

Distr.: General
22 March 2021
Arabic
Original: English



قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 20 شباط/فبراير 2021، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) والممددة في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار 2555 (2020).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسبى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عموما، رغم وقوع عدة انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وكانت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة متقلبة في ظل استمرار النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرار 2555 (2020).

3 - وتبلغ القوة عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها في سياق بذلها قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بصرامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك. ويشكل جميع حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، إلى جانب عبور الأفراد والطائرات والطائرات المسيّرة من دون طيار لخط وقف إطلاق النار، انتهاكات للاتفاق. وواصلت قيادة القوة، في إطار تفاعلاتها المنتظمة مع كلا الجانبين، دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب أي أنشطة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع بين الطرفين.

4 - وفي وقت متأخر من يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر، شاهد أفراد في موقع الأمم المتحدة 68 انفجارا بالقرب من قرية روحينة على بعد حوالي 1 000 متر شمال غرب الموقع، مما دفع أفراد الأمم المتحدة إلى الاحتماء في المخبأ لمدة 90 دقيقة تقريبا. وسمع الانفجار أيضا أفراد في مواقع الأمم المتحدة 27 و 32 و 60 ومركزي المراقبة 51 و 72. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن "أنشطة إيران



ووكلائها في منطقة جنوب غرب سوريا وتحديدا في المنطقة الفاصلة هي انتهاكات... وتشكل تهديدا لدولة إسرائيل. وفي ضوء ذلك، فقد تصرفت إسرائيل بإحكام بتوجيه ضربة دقيقة إلى البنى التحتية التي يستخدمونها". وقال جيش الدفاع الإسرائيلي "إننا نطالب بأن تتحمل سوريا المسؤولية عن الأنشطة التي تحدث على أراضيها، وتمنع انتهاك الاتفاقات، وتتخذ إجراءات لإخراج جميع قوات إيران ووكلائها وأسلحتهم من المنطقة". ونشرت القوة دوريات في إطار جهود ترمي إلى التأكد من مكان وقوع الهجوم ولكن الدوريات لم تتمكن من تحديد نقطة الارتطام.

5 - وفي الساعات الأولى من يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد أفراد في مركز المراقبة 51 وبوابة تشارلي التابعة للأمم المتحدة بأنهم شاهدوا ستة انفجارات في الأفق الشرقي. وأفادت مصادر علنية بأن غارات جوية نفذت في اليوم نفسه في جنوب دمشق وبالقرب من الكسوة.

6 - وفي وقت متأخر من يوم 6 كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة 73 خمس رصاصات مذنبية من عيار غير معروف وهي تطلق من موقع في منطقة الحد من الأسلحة شمال شرق موقعهم، عبر المنطقة الفاصلة في اتجاه جنوبي شرقي، انفجرت اثنتان منها في الجو. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن "أنشطة إيران ووكلائها في المنطقة الواقعة جنوب غرب الجمهورية العربية السورية، وتحديدا داخل المنطقة الفاصلة تشكل انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك". وأفادت مصادر علنية في 6 كانون الثاني/يناير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي شن غارات جوية استهدفت مواقع في الكسوة وصحنايا والديماس.

7 - وفي وقت متأخر من يوم 3 شباط/فبراير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في المواقع 10 ألف و 27 و 60 و 68، وفي مركز المراقبة 51 ومعسكر الفوار قنابل مضيئة، ونيرانا مضادة للطائرات، وانفجارين في منطقة الحد من الأسلحة. وفي وقت مبكر من يوم 4 شباط/فبراير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن "إسرائيل نفذت ضربة دقيقة ضد البنى التحتية التي يستخدمها الوكلاء في نقل الأسلحة والتعبئة ضد دولة إسرائيل في مطار دمشق الدولي... وإسرائيل مهتمة بالهدوء والاستقرار الإقليمي وتحذر من أنها سترد بشدة على جميع الإجراءات التي تتخذ من الأراضي السورية ضد إسرائيل".

8 - وفي رسالتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى، أحال الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية معلومات من حكومة بلده تفيد بأن إسرائيل شنت هجمات على مواقع في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي رسالة مؤرخة 7 كانون الثاني/يناير (S/2021/23)، أحال الممثل الدائم معلومات تفيد بأن إسرائيل شنت في نفس اليوم هجمات صاروخية متتالية على الجزء الجنوبي من الجولان الذي تحتله إسرائيل. وفي 13 كانون الثاني/يناير، نقل الممثل الدائم أن حكومة بلده تعتبر أن إسرائيل قد شنت في وقت مبكر من ذلك اليوم غارات جوية على مدينتي دير الزور والبوكمال في الجمهورية العربية السورية (انظر S/2021/46). وفي 22 كانون الثاني/يناير، أفاد الممثل الدائم بأنه في نفس اليوم، أسفر هجوم شنته إسرائيل قرب حماة عن وقوع ثمانية ضحايا مدنيين، بما في ذلك مقتل أربعة أفراد من نفس الأسرة (انظر S/2021/73). وبالإضافة إلى ذلك، نقل الممثل الدائم، في رسالة مؤرخة 4 شباط/فبراير (S/2021/111)، موقف حكومة بلده الذي يفيد بأن إسرائيل شنت، في 3 شباط/فبراير، هجمات صاروخية متتالية من الجولان الذي تحتله إسرائيل باتجاه المنطقة الجنوبية من أراضي الجمهورية العربية السورية.

- 9 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة 73 شخصين، أحدهما على متن سيارة والآخر مسلح ببندقية هجومية خارج المركبة في المنطقة الفاصلة. وفي الوقت نفسه تقريبا، شوهدت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) على بعد حوالي 800 متر من الشخص المسلح. وتواصلت القوة مع السلطات السورية وجيش الدفاع الإسرائيلي خلال هذه المعاناة بسبب المواجهة التي كان من المحتمل أن تنجم عن وجود الشخص المسلح بالقرب من دورية جيش الدفاع الإسرائيلي. وبعد ذلك غادر المنطقة كل من الشخصين وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.
- 10 - وشملت الانتهاكات العسكرية التي وقعت على الجانب ألفا وجود منظومات القبة الحديدية، ومنظومات مدفعية ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة داخل منطقة الحد من الأسلحة، تُعتبر أعتدة عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة عملا بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، سمع أفراد الأمم المتحدة في معسكر عين زيوان 49 انفجارا شديدا في غضون ساعتين، خلصت القوة إلى أنها كانت جزءا من تدريبات أجراها جيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب ألفا.
- 11 - وواصلت القوة رصد حالات يومية لعبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برفافو. وارتأت القوة أن هؤلاء الأفراد هم رعاة ومزارعون من المناطق المجاورة يرعون الماشية وصيادون يحملون بنادق صيد. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يعرب عن بالغ قلقه من عمليات العبور هذه، حيث ذكر أنها تشكل تهديدا لسلامة وأمن أفراد الذين يعملون على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وزاد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي من عملياتهم ردا على حالات العبور هذه، بوسائل منها إطلاق طلقات تحذيرية في 11 مناسبة لثني الأفراد من الجانب برفافو عن الاقتراب من السياج التقني الإسرائيلي.
- 12 - وفي 2 شباط/فبراير، أبلغت السلطات السورية القوة بأن مواطنا سوريا ألقى القبض عليه من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أبلغ القوة فيما بعد بأن الشخص قد احتجز وأعتقل بعد عبوره خط وقف إطلاق النار جنوب بريقة. وفي 3 شباط/فبراير، وبالتشاور مع الطرفين، ساعدت القوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تيسير عودة المواطن السوري إلى الجانب برفافو عن طريق معبر القنيطرة. وفي 7 شباط/فبراير، أبلغت السلطات السورية القوة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقل واحتجز مدنيا سوريا آخر. وفي وقت لاحق، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة أنه ألقى القبض على مواطن سوري "مشبوه" كان قد عبر خط وقف إطلاق النار فاحتجزه الجيش لاستجوابه. وفي 18 شباط/فبراير، يسرت القوة، بالتشاور مع الطرفين وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عودة مدنيين، منهما الشخص الذي اعتقله جيش الدفاع الإسرائيلي واحتجزه في 7 شباط/فبراير، من الجانب ألفا إلى الجانب برفافو عبر معبر القنيطرة. وقد ورد أن جيش الدفاع الإسرائيلي ألقى القبض على الشخص الآخر واحتجزه في 13 شباط/فبراير لعبوره أيضا خط وقف إطلاق النار حسب ما قيل.
- 13 - واستمرت انفجارات قوية متقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة ونيران الأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفافو. وخلص تقييم القوة إلى أن هذا النشاط العسكري كان متصلا بعمليات تفجير متحكم فيها لذخائر غير منفجرة جرت في إطار عملية لإزالة المتفجرات والتدريب كانت تقوم بها القوات المسلحة السورية. ولاحظت القوة زيادة في وجود أفراد تابعين للقوات المسلحة السورية، بعضهم مسلحون، يعملون في عدد من نقاط التفتيش داخل المنطقة الفاصلة في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك. ولاحظت القوة أيضا في عدد من المناسبات وجود مدافع سورية مضادة للطائرات داخل منطقة الحد من الأسلحة.

14 - وفي 12 مناسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة طائرات بدون طيار تحلق في المنطقة الفاصلة. ولم تتمكن القوة من تحديد نقاط انطلاق الطائرات المسيّرة بلا طيار أو تحديد مسؤولية أي من الطرفين عنها.

15 - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما رصدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك، بما في ذلك إطلاق النيران في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبرها وكذلك عبر خط وقف إطلاق النار، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد غير مأذون بهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبور مدنيين خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وأجرت القوة اتصالات عن كثب مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الأمنية على الجانب برافو حيث أفادت مصادر علنية بتزايد الهجمات التي تشنها عناصر مسلحة مجهولة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو نيران الأسلحة الصغيرة التي تستهدف قوات الأمن السورية على طرق دوريات القوة في منطقة العمليات أو بالقرب منها. وفي الجزء الجنوبي من منطقة العمليات، ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث أفادت مصادر علنية بوقوع عدة هجمات، شملت أجهزة متفجرة يدوية الصنع واعتيالات استهدفت نقاط التفتيش والقوافل التابعة لقوات الأمن السورية، والسلطات الحكومية الأخرى، وأعضاء سابقين في جماعات المعارضة المسلحة. وظلت هذه الحوادث الأمنية تقع حسب ما قيل بالقرب من منطقة عمليات القوة وتحديدا في جاسم، ونوى، وسحم الجولان، وتسيل، وطفس، بما في ذلك بالقرب من طرق دوريات القوة.

17 - وأدت الأنشطة التي جرت في الآونة الأخيرة والمرتبطة بالتوترات الجارية في طفس إلى زيادة خطر تعرض القوة لأضرار تبعية على المدى القصير. ففي 24 كانون الثاني/يناير، أفادت مصادر علنية بأن القوات المسلحة السورية قامت بعملية واسعة النطاق بالقرب من طفس، مما أدى إلى تدهور الحالة الأمنية لفترة قصيرة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وقيل إن هذه العملية أعقبتها ثمانية هجمات مسلحة منسقة على الأقل على نقاط التفتيش التابعة لقوات الأمن السورية على يد عناصر مسلحة مجهولة، وهي هجمات زادت حدة في 28 كانون الثاني/يناير، بما في ذلك بالقرب من طريق لدوريات القوة يقع جوار مغر المير. وأبلغ عن وقوع هجوم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في صيدا في 29 كانون الثاني/يناير، وكذلك هجمات مسلحة منفصلة على نقاط تفتيش تابعة لقوات الأمن السورية في جبا والقحطانية بالقرب من طرق دوريات القوة في المنطقة الفاصلة في 30 كانون الثاني/يناير. وردا على تدهور الحالة الأمنية، قيل إن القوات المسلحة السورية نشرت تعزيزات في المناطق المحيطة بطفس والمزيريب واليادودة. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت ترد تقارير عن أعمال عنف غير شديدة في محافظة درعا تتصاعد من حين لآخر لتتحول إلى اشتباكات مسلحة كبيرة. ومع أن أفراد القوة لم يكونوا معرضين لتهديد مباشر، فإنه لا يمكن استبعاد وقوع أضرار تبعية.

18 - وتواصل القوة تنفيذ ولايتها في سياق التدابير التي اعتمدتها سلطات الجمهورية العربية السورية وإسرائيل للسيطرة على تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل هذه التدابير فرض قيود على حركة أفراد الأمم المتحدة وخضوعهم لفحوص إلزامية وللحجر الصحي بعد أي تنقل عبر الحدود. ومنذ أوائل آذار/مارس 2020، يواصل الجانب ألفا تقييد حركة أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان عبر معبر القنيطرة، الذي لا يفتحه إلا على أساس كل حالة على حدة، مما يؤثر على الأنشطة التنفيذية والإدارية للقوة. وظلت القوة تتواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بتسييره عبور أفراد القوة وفريق المراقبين

في الجولان عبر معبر القنيطرة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة عبور أفراد الأمم المتحدة فقط بالوثائق التي تصدرها القوة عند البوابة ألفا والعودة إلى إجراءات العبور المعمول بها.

19 - وفي 8 كانون الثاني/يناير، تبين إصابة أربعة من أفراد القوة بكوفيد-19 وأجريت عملية لنتبع المخالطين، مما أدى إلى إخضاع عدد من الأفراد لحجر صحي وتقييد الخروج من موقعي الأمم المتحدة المتأثرين بحالات الإصابة. وفي الفترة من 9 إلى 23 كانون الثاني/يناير، تبين إصابة 28 من أفراد القوة العسكريين وخمسة أفراد مدنيين (أحدهم وطني وأربعة منهم دوليون) بكوفيد-19. وحتى 20 شباط/فبراير، كان جميع أفراد القوة المصابين بكوفيد-19 قد تعافوا.

20 - وواصلت القوة تنفيذ التدابير اللازمة الرامية إلى الحفاظ على القدرة التشغيلية والحد من احتمالات انتشار كوفيد-19 في القوة. وشملت هذه التدابير ترتيبات العمل عن بعد للموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين، وكذلك تطهير المكاتب والأماكن المشتركة والمركبات التي تدخل المعسكرات.

21 - وواصل الطرفان تعليق عمليات التفتيش التي يقوم بها فريق المراقبين في الجولان، معلّين ذلك بكوفيد-19. ولم يوافق أي من الطرفين على آليات التفتيش التي أوصت بها القوة وفريق المراقبين في الجولان من أجل استئناف عمليات التفتيش، بما في ذلك التباعد البدني.

22 - وفي إطار العودة إلى تنفيذ الولاية بالكامل، استأنفت القوة عملية إصلاح البراميل المستخدمة لتحديد خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعادة طلاءها وتجديدها، وهي عملية توقفت لأسباب أمنية وما زالت معلقة مؤقتاً من جراء القيود المفروضة بسبب كوفيد-19.

23 - واستمر التقدم المحرز في عودة القوة تدريجياً إلى الجانب برفافو رغم تباطؤه بفعل القيود المفروضة على أعمال البناء بسبب تدابير المراقبة المتخذة من جراء كوفيد-19. وتواصلت أعمال إضافية لتوسيع الموقع 60. واستمرت عملية إعادة بناء مركز المراقبة 71، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ بسبب قساوة الأحوال الجوية، ومن المتوقع أن تكتمل في حزيران/يونيه 2021.

24 - وظلّت عمليات القوة تتلقّى الدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق المراقبين في الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي للقوة، وظلت تحتفظ بسبعة مراكز مراقبة ثابتة ومركز مراقبة مؤقت على طول خط وقف إطلاق النار. وما زال تركيز فريق المراقبين في الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

25 - وواصلت القوة تسيير دورياتها العملية الشهرية على الطرق في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، حيث أنجزت 1 317 دورية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأنجزت 1 559 دورية في كانون الأول/ديسمبر 2020، وأنجزت 1 166 دورية في كانون الثاني/يناير 2021. وشملت طرق دوريات القوة نحو 97 في المائة من المنطقة الفاصلة ونحو 55 في المائة من منطقة الحد من الأسلحة.

26 - وظلت حركة أفراد القوة عبر لبنان مقيّدة بسبب التدابير المتصلة بكوفيد-19 والمتطلبات الإدارية التي يفرضها لبنان. ما زال الطريق بين بيروت ودمشق، عبر معبر جديدة والمصنع الحدودي، وهو طريق رئيسي لإعادة تموين القوة، مفتوحاً أمام النقل التجاري للبضائع.

27 - وخلص تقييم القوة إلى أنه ما زال ثمة خطر كبير يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وأن هناك أيضاً تهديدات

محتملة بسبب إمكانية وجود خلايا نائمة للجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تدهور الحالة الأمنية في الجزء الأوسط من منطقة العمليات واستمرار تقلب الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي إلى إبطاء التقدم المحرز في فتح طرق جديدة للدوريات.

28 - وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة على الجانبين ألفا وبرافو، إضافة إلى إجراء عمليات محاكاة وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ التي جرى تحديدها. واستمر اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة وفي قاعدة العمليات في معسكر عين زيوان وفي المقر في معسكر نبع الفوار.

29 - وحتى 20 شباط/فبراير، كانت القوة تتكون من 1 091 فرداً، من بينهم 60 امرأة من حفظة السلام. وقد نشر أولئك الأفراد من أوروغواي (214)، وأيرلندا (132)، وبوتان (2)، وتشيكيا (4)، وغانا (3)، وفيجي (135)، ونيبال (403)، والهند (198). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة في سياق أداء مهامها مساعدة من 75 مراقباً عسكرياً من فريق المراقبين في الجولان، من بينهم 13 مراقبة عسكرية.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

30 - أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية، في قراره 2555 (2020)، بأن تنفذ فوراً قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/75/297)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 14/74 المعنون "الجولان السوري"، مسألة البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار 338 (1973).

31 - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. والنزاع السوري يقلل كذلك من احتمالات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تقضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

رابعاً - ملاحظات

32 - يساورني القلق من استمرار حدوث انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في وقت متقلب بشكل خاص بالنسبة للمنطقة، بما في ذلك حالتا انتهاك وقف إطلاق النار اللتان وقعتا في 24 تشرين الأول/أكتوبر و 3 شباط/فبراير وشكلتا أيضاً خطراً كبيراً على أفراد القوة. فيجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. وما زلت قلقاً من استمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. فيجب ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويثير القلق أيضاً استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على كلا الجانبين ألفا وبرافو. وهذه التطورات تشكل انتهاكاً لاتفاق

فض الاشتباك بين القوات. وإني أحث طرفي الاتفاق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع للاتفاق. وما زلت أشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصعيد وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

33 - وما زال من الحيوي أن يواصل الطرفان اتصالاتهما بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتساهم في تقويض الاستقرار في المنطقة. وقد أسهم تواصل القوة المستمر مع الطرفين في تهدئة التصعيد في أوقات اشتداد حدة التوتر.

34 - ويظل استمرار التزام كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود قوة الأمم المتحدة أمراً أساسياً. وما زالت العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة أولوية بالنسبة لها. وإني أعول على استمرار كلا الطرفين في التعاون من أجل تيسير إحراز تقدم في خطط القوة للعودة التدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان تمكّنها من تنفيذ ولايتها بالكامل، بما يشمل عمليات التفتيش على كلا الجانبين. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعم تعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

35 - وبالنظر إلى الاتجاه المقلق المتمثل في استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات، فإن سلامة وأمن الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة وفريق المراقبين في الجولان يثيران قلقاً خاصاً. ولذا فمن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بأن تعمل بحرية وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وما زال من المهم أن يواصل الطرفان أيضاً تيسير نشر جميع الأفراد في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من أجل تنفيذ الولاية بفعالية.

36 - وما برح الدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها يشكلان عاملين رئيسيين في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وإني ممتن لحكومات أوروغواي، وأيرلندا، وبوتان، وتشيكيا، وغانا، وفيجي، ونيبال، والهند على مساهماتها والتزامها وعزمها، وعلى الروح المهنية الفائقة التي يتحلى بها أفرادها العسكريون في القوة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

37 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، الفريق إيشوار هامال، ولأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته في القوة، وللمراقبين العسكريين في فريق المراقبين في الجولان، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن بكفاءة والتزام في ظل ظروف صعبة للغاية.

